البسطات والأسواق في رمضان والعيد .. حلول مؤقتة

في العشر الأواخر من شهر رمضان وعلى أبواب عيد الفطر المبارك تشتد ذروة زحام الأسواق العامة، وتجتاح البسطات والباعة من المتجولين كل متر من شوارع أمانة العاصمة التجارية ومنافذها وفرزها في كل اتجاه.. أمام هذه الظاهرة التي تخنق الأسواق والشوارع وتكون بيئة خصبة لعصابات السرقة والنشل، ومعيقة لحركة الناس والمركبات، تبقى الأسئلة مفتوحة على الممكن فعله من قبل الجهات المختصة، لتنظيم هذه الأسواق والبسطات ومن الجهات التي تتولى جباية وتحصيل رسوم هذه الأسواق على مدار السنة لتهمل دورها في هذه المناسبات؟.. لكن في المقابل ألا يحق لكل عاطل لجأ إلى العمل التجاري أن يستغل هذه الأيام لاعالة أسرته من خلال بسطته وعربيته ليواجه تكاليف العيد الباهظة في كسوة أطفاله وإشعارهم بفرحة العيد، وما دور النقابة العامة للبساطين والتجار والباعة المتجولين والأسواق في الدفاع عن هذه الشريحة الواسعة وأيضاً الاسهام في تنظيم البساطين، كونها الكيان المسؤول عن ذلك.. وما صحة شكاوى البساطين من جهة تقوم بجبايتهم باسم العمل النقابي؟.

في هذه المواجهة بحثنا إجابات التساؤلات السابقة، أولاً مع الجهة الرسمية ذات العلاقة بأسواق وأمانة العاصمة وهي القطاع الفني ممثلاً بمساعدة مدير عام مكتب الأشغال العامة بالأمانة الأستاذ خالد عبدالمغني.. وفي الوجه الآخر مع رئيس النقابة العامة للبساطين والتجار والباعة المتجولين والأسواق في الجمهورية، فإلى نص هذه المواجهة.

أدار المواجهة/ محمد محمد إبراهيم

رئيس النقابة العامة للبساطين والتجار لـ«الثورة»:

البساطون عرضة للابتزاز..و(4) ملايين تجبى منهم يومياً

• بداية ما هي آليات عمل النقابة العامة للبساطين والتجار والباعة المتجولين والأسواق.. بخصوص تنظيم الأسواق في العشر الأواخر من رمضان،، التي تشهد زحاماً كبيراً ؟

ـ لدى النقابة العامة آلية عمل مستدامة تم وضعها بالاتفاق عليها مع أمانة العاصمة ممثلة بأمينها الأستاذ عبدالقادر هلال، منذ تم تعيينه في 7/7/2012م وهذه الآلية تقتضي تفعيل دور النقابة كيكان نقابي مسؤول عن الدفاع عن حقوق البساطين والتجار والباعة المتجولين والأسواق، وواجب عليها الإسهام بحدود إمكاناتها في تنظيم الأسواق وإشاعة احترام المظهر العام والنظافة وحركة السير، في أوساط هذه الشريحة الواسعة فعملها ومسؤوليتها مستمرة على مدى العام وليس على مدى مناسبة أو أسبوع، حيث عمدنا خلال الفترات الماضية إلى ترتيب وتنظيم البساطين والباعة المتجولين في المديريات والمناطق حيث أماكن تواجدهم لعدم توفر البدائل المتمثلة في الأسواق المخصصة للبساطين في أماكن مناسبة تمكنهم من ممارسة عملهم برواج

• لكن أمانة العاصمة تحدثت في الفترات السابقة عن مساعيها في إيجاد بدائل وأسواق مخصصة للبساطين ما صحة هذا الحديث؟

ـ حاولنا في هذا الاتجاه مع أمانة العاصمة منذ فترة وحاولت أمانة العاصمة بدورها في توفير ذلك لكن دون جدوى وأكبر مقترح وضعته وأوجدته هو السوق الذي يقع شرق مقبرة الشهداء الذي كان سكناً للمهمشين ـ العزيزين علينا ـ وهو سوق لا يذهب الناس إليه ولم يؤهل كما يجب، وكل ما عملته أمانة العاصمة هو أنها فرشت الأرض كرّي وقالت للبساطين هذا السوق وكل بساط أخذ «طربالة» وفرشه فترة زمنية وخرج فقد خسر البساطون في هذا السوق ملايين الريالات إذ لم يتم تخديم السوق بالإنارة والأكشاك والممرات المياه والحمامات وهذا البديل الموجود لسوق باب اليمن.. أما غيره لا يوجد وأتحدى إي مسؤول في أمانة العاصمة أو مكتب الأشغال يثبت أنه أوجد سوقاً سيكون بديلاً مناسباً ومجدياً لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع.. وما تم مع أمانة العاصمة.

تجاه هذا الوضع هو أننا نزلنا كنقابة مع أمين العاصمة أول ما تم تعيينه، ونظمنا البساطين في أماكن تواجدهم فقط، وعلى نفقات النقابة الخاصة، ووعدنا أمين العاصمة أنه يعطي النقابة نفقات تشغيلية وعملنا أربعة أشهر أملاً في هذا الوعد ولكنه لم يتحقق.. وكلما حاولنا مع أمين العاصمة لم نجد مجالا.

جباية البسطات

• هناك الكثير يقولون أن نقابة البساطين لم تحميهم من الابتزاز بل يتم ابتزازهم عبر الجبايات باسم جهات نقابية.. ماذا عن هذا الابتزاز؟

● محمد فارع الغُرق

ـ عندما تابعنا أمانة العاصمة بناء على وعد أمين العاصمة، واستمرار في هذا التهرب عمدت إلى توقيع عقد يخول الهيئة الإدارية في النقابة الفرعية السابقة بتحصيل رسوم غير قانونية بالتنسيق مع صندوق النظافة.. هذا العقد يخول هذه الهيئة المنتهية فترتها وفق النظام الأساسي للنقابة العامة بأن تأخذ رسوماً وجبايات من البساطين وبما يتراوح نحو (3) مليون وسبعمة ألف في اليوم في أسواق أمانة العاصمة مقابل عشرين مليوناً تدفعها هذه الجهة غير القانونية إلى صندوق النظافة أو أمانة العاصمة.. واستمر هذا التحصيل الذي لا علاقة للنقابة العامة به بل وترفضه رفضاً باتاً شهرين وتابعنا أمين العاصمة، ووضحنا له الواقع والابتزاز الذي يقع على البساطين

وهو ما تفهمه هلال، واصدر قراراً بإلغاء ذلك العقد كون هؤلاء الأشخاص منتحلين صفة النقابة.. ولكن للأسف لم ينفذ القرار ولا زال الابتزاز مستمراً حتى الآن حيث يبعون المساحة بالمتر من 200 - 300 ألف ريال، خصوصاً في ظل غياب أمين العاصمة في الأيام الماضية.

• ما هي المساحات التي يتم بيعها؟ وهل لها علاقة بالبسطات التي تحتل الشارع؟

- هذه الجهة المخولة بموجب العقد السابق المذكور والذي ألغي بموجب قرار أمين العاصمة تبيع المساحات التي في الساحات العامة وفي الأرصفة والجدران، وفي بعض الشوارع كما هو حاصل في شميلة وباب اليمن وفرزة الحصبة، وهائل وجمال وغيرها حيث يتم بيع البسطة متر في مترين بثلاث مائة ألف ريال وفوق هذا اصحاب المحلات التجارية يبتزون أصحاب البسطات، بعد أن باعت أمانة العاصمة الجدران والأرصفة بعشرين مليون للجهة المنتحلة لصفة النقابة ولم يسلم البساطون من ابتزاز النافذين وعصابات الحارات والأسواق العشوائية.

> **جهة غير قانونية تبيع مساحة البسطة الواحدة بـ 300 ألف ريال**

• أمام هذا الابتزاز أين دور النقابة في الدفاع عنهم وما هو موقف المجلس المحلي وأمانة العاصمة؟

-النقابة قامت بدورها المطلوب وفي حدود إمكانياتها وهذا واجبها من اجل المصلحة العامة التي تقتضي رعاية وحماية البساطين الذين يعولون أسر بالآلاف وعملنا كما ذكرت لك على تنظيم الأسواق بشكل إيجابي حصد إعجاب الكثير من الأهالي وأعضاء مجلس النواب والمسئولين في الحكومة لكن أمانة العاصمة لم يعجبها ذلك لأنها تريد استمرار معاناة البساطين ولا تريد إيقاف التحصيل غير القانوني ولو كانت غير ذلك لتحركت بسرعة لتنفيذ قرار أمين العاصمة رقم 658 بشأن إلغاء أمر التكليف الصادر من صندوق النظافة والتحسين برقم 31 لسنة 2013م وبالتالي فأمانة العاصمة والمجلس المحلي عاجزان عن ضبط النافذين والعصابات التي تبتز البساطين والباعة المتجولين وهؤلاء الشريحة الواسعة من المجتمع يملكون شهادات جامعية وخبرات في كل المجالات لكن الفقر والفاقة وعدم رعاية الدولة جعلهم يتجهون للأعمال التجارية البسيطة ليعولوا أسرهم وعلينا جميعا حكومة وأمانة العاصمة ونقابات ومنظمات مجتمع مدني أن ندرك أن استمرار الابتزاز ومحاربة هؤلاء سيحولهم إلى أسراب هجرة على الحدود أو عرضة للاستقطاب التيارات المتطرفة التي ألحقت بالمجتمعات الهلاك والدمار إذ أنهم لم يأتوا لهذه الأسواق من فراغ فمنهم من باع أرضه الزراعية في القرى ومنهم من باع ذهب زوجته ومنهم من باع ذهب أمه ومنهم اقترض من الناس ليحصل على هذه البسطة أو العربية البسيطة وفجأة يجد نفسه في القسم وبسطته وعربيته تنهب وتسلب.

إذا كان أمين العاصمة أصدر قراراً بإلغاء العقد الذي يخول الجهات التي ذكرت فمن يقف مع هذه الجهة أو ما هو غطاؤها القانوني؟

- هذه الجهة المنحلة من النقابة بموجب نظامها الأساسي تقوم بعمل يجرمه القانون ولأنها كذلك فقد أعطت النافذين والأقسام حصتهم من المبالغ التي يجنيها يوميا وأصبح القسم هو الغطاء لهذه العصابات وأنا أدعو أمانة العاصمة وحكومة الوفاق الوطني إلى النظر بعين الاعتبار إلى أوضاع البساطين والباعة المتجولين الذين يكافحون ليعولوا أسرهم وإذا كانت الحكومة والدولة تسعى لرعاية المواطن فعليها أن تشتري عمائر وتهدها وتنشيء مكانها أسواقاً خاصة لهذه الشريحة وبرسوم رمزية يقدرون عليها.

مساعد مدير عام مكتب الأشغال بالأمانة:

أوجدنا بدائل.. لكن أصحاب البسطات لا يريدون إلا الشارع

• بداية تعيش أسواق أمانة العاصمة هذه الأيام ذروة الازدحام ما هي منطلقات عملكم كجهة مسؤولة عن تنظيم المشاريع والأسواق؟ وهل راعيتم ضرورات عمل البساطين في هذه الأيام لإعالة أسرهم؟

- منطلقات عمل المكتب قائمة على عمل مستدام وليس موسمياً في تنظيم الأسواق والحفاظ على خدماتها كالإنارة والمظهر العام وتنظيم مسارات العمل التجاري فيها..وما يتعلق بمرعاة ضرورة عمل هؤلاء البساطين والباعة المتجولين الذين يعولون أسراً كثيرة فأمانة العاصمة ومكتب الأشغال لم ولن تغفل هذا الجانب الإنساني ولكن في حدود الحفاظ على مرونة الحركة المرورية في ذروة الزحام الذي تشهده الشوارع في العشر الأواخر من رمضان وعلى أبواب عيد الفطر المبارك وهناك شوارع تجارية يتم السماح للبساطين والتجار والباعة المتجولين بممارسة العمل التجاري فيها مثل شارع جمال وشارع هائل وباب اليمن وشارع تعز جوار جامع الشهداء أو منطقة الفرز وأيضا فرزة الحصبة.

• وهل يسمح بإغلاق الشوارع؟

- لا..فقط يسمح بانتشار البسطات على الأرصفة فقط بحيث يسمحون لحركة لسير خصوصا في باب اليمن وشارع تعز لكن شارع جمال وشارع هائل يختلفان فهما داخل قلب العاصمة فهما يغلقان بسبب اشتداد ذروة الزحام رغم تأكيدنا على الإبقاء على خط السير فيهما مفتوحا لكن كما ذكرت الزحام في هذين الشارعين كبير جدا وأمانة العاصمة تحرص على إتاحة الفرصة للناس «يترزقون» وبالتالي يتم السماح لهم خلال العشر الأواخر من رمضان إلى ليلة العيد حيث وتنفذ أمانة العاصمة حملة كبيرة جدا لتنظيم الأسواق وتنظيفها واستعادة مظهرها العام.

• ما هي آليات التنظيم خلال الأيام غير المناسباتية من بداية رمضان مثلا؟

- حملات التنظيم تتم خلال أيام شهر رمضان وغير رمضان حيث يقوم موظفوا المناطق بالتنسيق مع النقابة العامة للبساطين والتجار والباعة المتجولين والأسواق بحملات تستهدف تنظيم الأسواق والبسطات في كل الشوارع التجارية على أساس الحفاظ على حركة السير وحركة المرور والنقابة تتعاون مع المكتب بقدر امكاناتها.

الأسواق الجديدة

• كثير ما سمعنا عن تخطيط الأمانة لفتح أسواق تجارية بعيدة عن مناطق الازدحام وذلك للبساطين والباعة المتجولين.. ماذا عن هذه الأسواق؟

- التخطيط لإيجاد البدائل ضرورة ملحة.. ولكنه يتطلب وقت ووعي الناس..فمثلاً في باب اليمن عملنا بديل، هو تلك الحديقة التي تقع شرق مقبرة الشهداء- ووجهنا البساطين إلى الانتقال إلى هذا السوق، ولكن للأسف لم يدخل إلا القليل لفترة محددة، فأنت تعرف أن البساطين لا يريدون إلا الشارع العام والبائع المتجول يريد ان يلاحق المسافر إلى الفرزة، يريد أن ينجح في أن يبيع له شيئاً أو منتجاً..وكنا يومها قد منعنا البسطات من باب اليمن نهائياً، فانتقلوا إلى أماكن وفرز وأسواق أخرى..

• لكن البساطين أكدوا أن السوق غير منظم، ولم يسبق الانتقال إليه حملة دعائية تلفت انتباه الناس فما صحة ذلك؟

- لا صحة لذلك..فقد عمدنا إلى تنظيم وتخطيط السوق وإنارته، ورصف الطرقات فيه وعملنا حمامات عامة، حيث انشأنا (22) حماماً، ووفرنا كل شيء، لكن

> **بدأنا بإغلاق أسواق القات المخالفة وليس لنا علاقة برسوم التحسين**

أصحاب البسطات كما قلت لك لا يريدون إلا الشارع.

• هل هناك خطة لعمل أسواق جديدة مواكبة؟

- الأسواق موجودة منها ما هو تابع لأمانة العاصمة ومكتب الأشغال العامة، ومنها ما هو تابع للقطاع الخاص، وغيرها فهناك سوق مذبح، وسوق نقم وسوق الحصبة، وأسواق كثيرة جداً لكن بعض هذه الأسواق فارغة والبساطين في الشارع كما هو الحال في سوق مذبح رغم أنه سوق مؤهل..وهناك خطط لأسواق أخرى كأسواق القات فقد بدأنا بإغلاق بعض هذه الأسواق حيث تم اغلاق سوقين للقات في مديرية شعوب لأنها تحدث إرباكا ومشاكل مرورية، كخطوة أولى لإغلاق أسواق القات المخالفة للاشتراطات المنصوص عليها في القوانين واللوائح..

• هل يقوم المكتب بأخذ رسوم على البساطين، كما يشكو الكثير؟

- لا ..لا يأخذ سوماً مطلقا.

• وماهي الجهات التي تأخذ جبايات ورسوماً من البساطين؟

- ليس لديّ معلومات عن أي جهة، وان كان ثمة رسوم منصوص عليها في القانون فتدفع ربما لأمانة العاصمة، كرسوم نظافة وتحسين مظهر عام، وبعلم النقابة أو التنسيق معها..